

أهمية الاعتماد الأكاديمي في تحسين جودة التعليم العالي تجارب بعض الدول /د/ توفيق حناشي،
د/صالح محرز، د/فارح حناشي

أهمية الاعتماد الأكاديمي في تحسين جودة التعليم العاليتجارب بعض الدول
**The importance of academic accreditation in improving
the quality of higher education, the experiences of some
countries**

د. توفيق حناشي .جامعة العربي التبسي/تبسة

hannachi.toufik@yahoo.fr

د. صالح محرز. جامعة العربي التبسي/تبسة

salahmahrez@gmail.com

د. فارح حناشي . جامعة العربي التبسي/تبسة

farehhannachi@yahoo.fr

| | |
|---|---|
| <p>Abstract:</p> <p>This paper aims to highlight the importance of academic accreditation in university institutions, and this is to protect its reputation at the global level, individuals and society. And to contribute effectively to improving the quality of education at the university and some international experiences, including the United States of America, Germany.</p> <p>Keywords: accreditation, academic accreditation, institutional accreditation, quality</p> | <p>ملخص:</p> <p>تهدف هذه الورقة البحثية لإبراز أهمية الاعتماد الأكاديمي في المؤسسات الجامعية ، وهذا لحماية سمعتها على المستوى العالمي والافراد والمجتمع. والمساهمة الفعالة في تحسين نوعية التعليم في الجامعة وبعض التجارب العالمية، منها الولايات المتحدة الامريكية، المانيا.</p> <p>الكلمات المفتاحية: الاعتماد، الاعتماد الأكاديمي، جودة.</p> |
|---|---|



المقدمة:

إن اعتماد أي مؤسسة أو برنامج تعليمي يبعث الثقة لدى الطلبة وأصحاب العمل وأولياء الأمور وأفراد المجتمع بأن ماتعلمه الطلبة وما يجري من أبحاث وما يقدم من خدمات كل ذلك كان على درجة مناسبة ويساير في جودته الممارسات العالمية الجيدة، وبذلك يأتي التحقق من أن المؤهلات التي تمنحها المؤسسات والبرامج الأكاديمية تعادل نظيراتها ، من المؤهلات في العالم ونظرا لشيوع العولمة في العالم، فقد انتشر الاعتماد الأكاديمي في دول العالم الأخرى، فقامت الدول بتأسيس جهات تهتم بالاعتماد الأكاديمي، بل إن الدول بذلت جهودا كبيرة للتعاون الإقليمي في هذا المجال. ويذكر أن هناك خطوات يجب أن تقوم بها المؤسسة الطالبة للاعتماد حسب ما هو منصوص عليها في تعليمات المؤسسة أو الجهة المانحة للاعتماد. ومن خلال ما سبق فإن هذه الورقة تهدف إلى التعرف على الاعتماد وبعض التجارب العالمية منها الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا.

أولا، تعريف الاعتماد: Accreditation

لقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الاعتماد في مجال التعليم، وذلك لأن كل جهة تتناول مفهوم الاعتماد طبقا لنظرتها له أو لنوع الاعتماد الذي تركز عليه وتهتم به، فمنهم من يعرف الاعتماد من ناحية مهنية كتعريف الاعتماد في معجم المصطلحات الإدارية بأنه " التصديق، حيث تتطلب ممارسة الأعمال المهنية عادة نوعاً من اعتماد من يمارسونها من أجل رفع كفايتهم وتمييز مستويات جدارتهم"، ومنهم من يعرف الاعتماد من ناحية أكاديمية للاعتماد بأنه " الاعتراف بالبرامج الدراسية وتماشيها مع معايير جودة الأداء الموضوعة من قبل وكالات خارجية". بينما يعرف البعض الاعتماد

بشكل عام باعتباره عملية تقييم يهتم في ضوئها الاعتراف رسميا بأهلية المؤسسة التعليمية لأداء مهامها وفق المتطلبات ومعايير الاعتماد الموضوعية من قبل الجهة المانحة لهذا الاعتراف، حيث يعرفه البعض بأنه "مجموعة من الإجراءات يتم من خلالها إجراء تقييم شامل للمؤسسة التعليمية وفق المعايير محددة يترتب عليه إعطاء حكم حول مدى كفاءة وأهلية هذه المؤسسة للقيام بمسئولياتها المناطة بها والمراد أدائها بصورة جيدة ومناسبة.¹ ومنهم من يقصد بالاعتماد أن تحصل المؤسسة التعليمية على الاعتراف أو الاعتماد الأكاديمي اللازم لبرامجها من المجالس والمنظمات والهيئات المحلية والدولية التي تعني بوضع معايير ينبغي على مؤسسة التعليم أن تحققها من أجل اعتمادها.²

و **الاعتماد الأكاديمي** هو مكانة أكاديمية أو وضع أكاديمي علمي يمنح للمؤسسة التعليمية مقابل استيفاء المؤسسة لمعايير جودة نوعية التعليم المقدم وفق ما يتفق عليه مع مؤسسة التقييم (الاعتماد) التربوية.³

ثانياً، **أنواع الاعتماد في التعليم الجامعي**:⁴

ينقسم الاعتماد الأكاديمي بصفة عامة إلى نوعين هما الاعتماد المؤسسي الذي يركز على تقييم الأداء بالمؤسسة بصورة شاملة والاعتماد المتخصص لبرامج أكاديمية محددة مثل البرامج المحاسبية، وتقوم به جهات اعتماد متخصصة أو مهنية. وأياً كان نوع الاعتماد الذي ترغبه المؤسسة التعليمية في الحصول عليه، فإن هناك نوعين أساسيين من التقييم يجب القيام بهما، حيث يتمثل النوع الأول في التقييم الذاتي أو الداخلي، ويمثل الخطوة الأولى في ضمان الجودة حيث تستطيع المؤسسة من خلاله تحديد موقفيها وواقعها و يتم تحليل مؤشرات هذا الواقع ما يساهم في وضع استراتيجية للتطوير و التحسين

المستمر على أساس قياس معدل الأداء و الإنجاز و يتطلب التقييم الذاتي مشاركة جميع الأفراد العاملين في المؤسسة. أما النوع الثاني من التقييم فيتمثل في التقييم الخارجي ويتم من خلال مقيمين خارجيين من أهل الخبرة أشخاصا كانوا أو مؤسسات يقومون بزيارة المؤسسة التعليمية لتقييم برامجها وترتكز عملية التقييم على محتوى البرامج التعليمية وتقدم مستوى الطلاب و أداء خريجي البرامج و مؤهلات الهيئة التدريسية كما تتضمن مقارنة برامج المؤسسة بالبرامج المشابهة في المؤسسات العالمية الأخرى، وما إلى ذلك. و بشكل عام فإن الاتجاه السائد في كثير من جهات الاعتماد الأكاديمي هو إدخال ما يعرف بقياس مخرجات التعلم (Outcomes Assessment Learning) وهي طريقة للتقويم تكفل الرقيب عملية تطوير التعليم والتعلم يتم خلالها تحديد فعالية البرنامج الأكاديمي في تهيئة الخريج كي يتواءم مع سوق العمل و تحقيق الأهداف المرجوة. ⁵ وهناك من يقسم الاعتماد في التعليم الجامعي إلى ثلاثة أنواع متكاملة فيما بينها، كما يلي ⁶:

1 - الاعتماد المؤسسي: Institutional Accreditation : يسمى أيضا بالاعتماد العام أو الاعتماد الأولي، ويعد هذا النوع من الاعتماد بمثابة القاعدة الأساسية التي سببها النوع الذي يليه من الاعتماد، فهو يعتبر الخطوة الضرورية للبدء في العمل والتأكد من أن المؤسسة التعليمية قد استوفت الشروط و المعايير العامة المطلوبة، بحيث تشمل تلك المعايير جميع عناصر المؤسسة، بمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها ذلك لأن هذا النوع من الاعتماد يتضمن اعترافا بالكيان الشامل للمؤسسة، فإذا ما تم التأكد من توافر هذه المعايير، يتم و هو النوع الثاني من أنواع الاعتماد، والذي يلي الاعتماد المؤسسي في التنفيذ. الانتقال إلى الاعتماد الأكاديمي أو البرنامجي

2- الاعتماد الأكاديمي: Academic Accreditation

ويسمى أيضا بالاعتماد البرنامجي، ويقصد به " الاعتراف بالكفاءة الأكاديمية لأي مؤسسة أو برنامج تعليمي في ضوء استيفاء معايير الجودة النوعية المعتمدة التي تصدرها هيئات ومؤسسات أكاديمية متخصصة"، ويمنح هذا الاعتماد بعد حصول المؤسسة على الاعتماد المؤسسي، كما أنه لا يمنح إلا بعد مرور سنة واحدة من تخريج الدفعة الأولى على الأقل، وذلك لضمان الحصول على تقويم متكامل و فحص دقيق لكل ما يتعلق بالبرامج الدراسية في كافة مراحلها، ولأعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم ونشاطاتهم البحثية وخبراتهم، والطلاب و أدائهم الشهري والنهائي للامتحانات وسجلاتهم الأكاديمية، وتوفير مصادر التعليم المختلفة وغيرها.

3- الاعتماد المهني Professional Accreditation

ويقصد به " الاعتراف بالكفاية لممارسة مهنة معينة في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي، كالاتحادات و الروابط و النقابات المهنية الخاصة بكل مهنة"، حيث عادة ما تعقد اتفاقيات خاصة بين المؤسسات المهنية و المؤسسات التعليمية لوضع الضوابط و المستلزمات الأكاديمية و التدريب العملي الكفيل بمنح هذه البرامج الأكاديمية نوعا من التأهيل، وبناء عليه يتم إعفاء الخريج من عدد من هذه الاختبارات أو جميعها، وقد يعنى هذا أن بعض البرامج الأكاديمية المهنية تحتاج للحصول على اعتمادين، أحدهما من الجهة المسؤولة عن الاعتماد: الأكاديمي، والآخر من الجهة المسؤولة عن الاعتماد المهني.

و من خلال ما سبق، يتضح أن أنواع الاعتماد متكاملة، و تسعى جميعها لتحقيق الجودة و التميز في مؤسسات التعليم الجامعي.

ثالثاً: أهداف الاعتماد:⁷

- حماية سمعة المؤسسة على المستوى العالمي فيما يتعلق بجودة تعليمها ومستواه ومعاييرها.
- المحاسبة المجتمعية للمؤسسة الجامعية ولإرضاء أولياء الأمور .
- إتاحة الفرص للطلاب لاختيار النوعية التعليمية التي تتوافر فيها الجودة.
- تحسين وتوفير نوعية وجودة العمليات والمخرجات في المؤسسات الجامعية التي تؤدي بدورها إلى تحسين مستوى التعليم الجامعي بوجه عام.
- تسهيل عملية تحويل الطلاب وانتقالهم من معهد لآخر، لأنه يقدم دليل على جودة المستوى والمقررات التي حصل عليها الطالب من مؤسسة معتمدة.
- تحقيق فرص أفضل للطلاب عند التقدم للالتحاق بالعمل، وكذلك سهولة فرصة العامل في الحصول على مساعدة جهة العمل لمواصلة الدراسة في مؤسسة أو معهد معتمد.
- التأكد من تحقق الحد الأدنى من الشروط والمواصفات في المؤسسة محل الاعتماد.

- ضمان مستوى جيد من الأداء الأكاديمي والتربوي في البرنامج أو البرامج المقدمة من قبل المؤسسة محل التقييم والاعتماد.
- تعريف أبناء المجتمع من المستفيدين (الطلاب وأولياء الأمور)، المؤسسات والجهات الرسمية بواقع مؤسسات التربية من حيث كفاءتها ومستواها العلمي.

رابعا: بعض التجارب العالمية في الاعتماد الأكاديمي: حظي ضمان الجودة والاعتماد باهتمام القائمين على تطوير التعليم العالي حيث أصبحت الجودة إحدى القضايا الشائكة داخل هذه المؤسسات، وتتنوع مجالات تطبيقها سواء عن طريق استخدام المعايير الأكاديمية أو معايير جودة الطالب وتقييمه والمحاسبية العامة، والمراجعة الأكاديمية، واعتماد البرامج التعليمية المقدمة للطلاب، والتقييم الذاتي، ومن هنا دعت الحاجة إلى عرض بعض النماذج العالمية لاعتماد وضمان جودة التعليم العالي بغرض الاستفادة منها في تطوير التعليم العالي في الدول العربية.

1- ضمان الجودة والاعتماد في أمريكا:⁸ انطلق التعليم العالي في الولايات المتحدة كقطاع خاص (وليس عمومياً) قبل أكثر من قرن من إنشاء البلد نفسه، ولم يكن هناك أي بند أو نص قانوني في الدستور الأمريكي يشير إلى المراقبة المركزية للتعليم، وخلال القرنين الماضيين كان التركيز ينصب على المعرفة الشخصية للطلاب أو المتكفلين بهم وهي السبيل لتقييم مقدرتهم على النجاح في مختلف الجامعات، ومع نهاية القرن التاسع عشر تضاعف عدد مؤسسات التعليم العالي مما ساهم في قيام مستشاري القبول والتسجيل في الجامعات

والمدارس بتشكيل اتحاد لتحديد إذا كانت مدرسة معينة قد أهلت طلابها تأهيلاً جيداً لولوج الجامعة، وحتى عام 1929 تغيرت العضوية فيها من الأشخاص إلى المؤسسات كما هي حالياً وظهر مصطلح "مؤسسة معترف بها".

وتعد سنة 1952 سنة تاريخية بالنسبة للاعتراف في أمريكا، فبعد الحرب العالمية الثانية وضعت الولايات المتحدة قانون الحقوق الذي يدفع عوضاً عن رسوم الدراسة بالجامعة علاوة على راتب للمعيشة، ولم يبعث هذا القرار مشاعر الفرح لدى الطلاب الذي رأوا فيه صفقه جيدة للمستثمرين اللذين أدركوا أنهم من خلال تأسيسهم "للجامعة" ستدفع لهم الحكومة المصاريف لقبول الطلاب فيها، وبالتالي كان لزاماً على الحكومة عمل شيء ما لضمان جودة التعليم في تلك المؤسسات التي تدفع لها بالأموال.

وبما أن هيئات الاعتماد الأكاديمي كانت موجودة في ذلك الوقت، فقد صدر قرار في سنة 1952 ينص على أن المؤسسات المعترف من هيئات معتمدة من قبل الحكومة الفيدرالية هي الوحيدة التي ستلقى التمويل الفيدرالي، وهكذا بدأت عملية اعتماد هيئات الاعتماد الأكاديمي وقد أدى هذا القرار إلى التقليل بصفة كبيرة من حجم عمل دائرة التربية والتعليم، ولكنه أمضى في مقابل بعض الاتحادات التي تعتمد الاعتماد الأكاديمي للبرامج الكبرى، خصوصاً هيئة الاعتماد الأكاديمي لإدارة الأعمال (AACSB) وكانت الجهات المسؤولة عن الاعتماد الأكاديمي تنطوي تحت لواء هيئة غير حكومية.

وقد تزايدت في الآونة الأخيرة شكاوى القيادات المسؤولة عن التعليم العالي من تعدد المطالب التي تحتاجها وكالات ومؤسسات الاعتماد لتقييم برامجها المؤسساتية التي تعتبر محل ضعف في هذه المؤسسات، وبصفة عامة فإن معظم المقترحات الصادرة عن الوكالات المتخصصة تتضمن الحاجة إلى

الموارد وضرورة توفيرها لإدارة هذه المؤسسات وعلى الجانب الآخر يعاني الاعتماد المؤسسي من ضغوط أخرى مثل واضعي القانون التربويين الذين دائماً ما يسعون إلى تحقيق الجودة في التعليم.

وطبقاً لنصوص قانون 1992م الخاص بإعادة توجيه سلطات التعليم العالي فإن كثيراً من المسؤولية تقع على عاتق وكالات الاعتماد ومؤسساته بهدف تطبيق المعايير الفيدرالية للجودة في التعليم، وقد حدد هذا القانون 12 مجالاً ينبغي أن يتم تقييمها قبل أن تصبح الكليات والجامعات جاهزة للاعتراف والاعتماد، وفي نهاية عام 1993، واجهت المؤسسات إلغاء مجلس اعتماد التعليم ما بعد الثانوي الذي يمثل المنظمة المنتشرة لدى كل المعتمدين وتبع ذلك وجود اختلافات قوية بين أعضائه ومن ثم فقد قام المسئولون عن الاتحادات الكبرى التي تشمل الكليات وقادة وكالات الاعتماد المنطقية بتشكيل السياسة الدولية لاعتماد مؤسسات التعليم العالي لتوضيح كيف يمكن تحسين إجراءات الاعتماد ومصداقيته، وقد قامت هذه اللجنة ببعض الإصلاحات التي تتضمن تكوين فريق قومي ولجنة قومية لاعتماد المؤسسات تتلخص مهامها في ما يلي:

- وضع مجموعة من المعايير الخاصة بالتقييم للجودة واستخدامها داخل النظام.
- توجيه الاهتمام للمؤسسات من خلال استخدام وسائل لقياس التحصيل الأكاديمي للطلاب.
- وجود تقارير عامة للمعلومات المناسبة للفعالية المؤسساتية.
- وفي عام 1997م تم إنشاء مجلس اعتماد التعليم العالي، ويعد هذا المجلس منظمة قومية مركزية تقوم بتنسيق أنشطة الاعتماد في

الولايات المتحدة، وتضم أكثر من 3000 كلية وجامعة، و(60)ستين من المعتمدين المختصين قومياً ومحلياً، ويضم المجلس لجنة مكونة من (16) ستة عشر عضواً من رؤساء الجامعات وعمداء الكليات وممثلين لجهات رسمية وأهلية.

ويهدف مجلس اعتماد التعليم العالي (CHEA) إلى عدة أهداف تتمثل في الآتي:

1- **الأهلية Advocacy**: يعد المجلس الجهة القومية الأساسية للاعتماد التطوعي، وتوكيد الجودة.

2- **الخدمات Services**: يعد المجلس الجهة القومية الرائدة للكشف عن القضايا التي تخص توكيد وتحسين الجودة بالتعليم العالي، ويعد المجلس مصدراً رئيسياً لتوفير المعلومات عن لجان الاعتماد القومي والإقليمي، ويقدم المجلس المشروعات والمبادرات التي تعزز الاعتماد، ويقوم المجلس المؤتمرات والندوات التي تهتم بقضايا معايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي.

3- **الاعتراف Recognition**: يمثل المجلس الهيئة الأهلية التي تقوم بعملية الفحص والتقييم المستمر لمؤسسات التعليم العالي، ومن ثم إعطاء شهادات الاعتراف لتلك المؤسسات.

وقد تبع ذلك إنشاء مجلس اعتماد التعليم العالي الذي يشرف على مؤسسات ووكالات الاعتماد بدلاً من اعتماد التعليم العالي غير الحكومي ويتولى وضع المعايير التي تحقق جودة التعليم العالي في أمريكا.

وتقع مسئولية ضمان جودة التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية على عاتق وكالات ومؤسسات الاعتماد ونظامها اللامركزي وهي تقييم الجودة

من خلال توجيه الجودة عن طريق تحسين البرامج بواسطة سلسلة من القواعد والمعايير لبيئة التعلم، وعلى الرغم من ذلك فإنه توجد أربع ديناميكيات مختلفة تساعد في تحقيق ضمان الجودة وقياسها في التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية وهي:

- أولاً: مراجعة البرامج والمؤسسات وتقييم قدرة كل من البرامج والمؤسسات على توفير بعض الخبرات التعليمية لطلاب، ويعد التغيير الأساسي في ضمان الجودة بالولايات المتحدة الأمريكية أن عملية الاعتماد تركز بصفة أساسية على نتائج تعلم الطالب التي تتطلب من المؤسسات والبرامج تحقيق مستوى جيد من أداء الطالب وفقاً لمعايير ومقاييس الأداء التي وضعتها وكالة الاعتماد في حين أن هذا التغيير يعد أمراً جديداً في التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يبدو أن نظامها المؤسسي قد تم اعتماده من خلال تطبيق مدخل المخرجات للتقييم في مراجعة معايير الاعتماد والعمليات.

- ثانياً: تطبيق عملية المحاسبية الشاملة في التعليم ما بعد الثانوي على نتائج الطالب، ولقد ساعدت الاهتمامات الموجهة نحو تعلم الطالب وإنتاجية المؤسسة وإدارة الموارد والتركيز على الطالب في كل ولاية على تبني خطة للمحاسبية تتطلب من المؤسسات تحقيق وتسجيل البيانات وعناصرها التي تتضمنها عمليات التنسيق وتعتبر آراء الطالب عن التعليم ما بعد الثانوي ذات أهمية بالغة في جهود الحكومات لضمان الجودة المؤسساتية.

- ثالثاً: تغيير الطبيعة التنافسية للتعليم العالي ببعض الطرق المختلفة، منها التكلفة والعائد اللذان أصبحا يمثلان أهمية رئيسية في التعليم العالي ولذا

تتزايد الضمانات في اختيار الطلاب ونتيجة لذلك فقد أصبحت لمؤسسات تهتم بصورة كبيرة بالعوامل التي تؤدي إلى اختيار وانتقاء الطلاب ورضاهم، ومن ثم فقد سعت هذه المؤسسات إلى تطوير وتحسين الجودة وعمليات التقييم التي تهدف إلى تفعيل المزايا الاستراتيجية في تنافس الطلاب، وقد واجهت هذه المؤسسات تحدياً كبيراً لإتمام عمليات تحسين الجودة وإدارة عملية التسجيل واتفاقها مع رسالة المؤسسة وأدوارها.

-رابعاً: تزايد نظم المعلومات المتقدمة قد جعل المؤسسات مليئة بأجهزة الحاسبات الآلية ونظم البرمجيات وبإبائعي الخدمات التي ساعدت على جمع وتحليل وإدارة البيانات، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المؤسسات لم تدمج نظم مخرجات المعلومات مع خطط ضمان جودتها، وفي الواقع سوف يستمر استخدام التكنولوجيا في تقييم مخرجات الطالب، وتطبيق التكنولوجيا على مستوى المؤسسة لضمان الجودة يعد أمراً غاية في الأهمية.

إجراءات الاعتماد:

تسير إجراءات اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة في

الخطوات التالية:

- إجراء تقويم ذاتي للجامعة، أو البرنامج الدراسي لقياس ما تحقق من الأهداف الموضوعية.
- تقديم تقرير التقويم الذاتي إلى لجنة الاعتماد الجامعي لدراسته، حيث يتخذ أساساً لتقويم المؤسسة أو البرنامج الدراسي.

- زيارة فريق التقويم للجامعة، ويتألف هذا الفريق من عدد من خبراء التعليم في تخصصات مختلفة، وممثلين لهيئات عامة، ويبحث هذا الفريق كل ما يتصل بمدخلات وعمليات الجامعة أو أحد برامجها الدراسية، وبعد ذلك يقدم فريق التقويم الذاتي تقريراً يعرض على الجامعة بهدف تدقيق الحقائق والوقائع الواردة فيه.

- تقديم تقرير التقويم الذاتي "الأصلي" وتقرير الفريق الزائر وأية مقترحات ترغب الجامعة في إضافتها إلى اللجنة المختصة بالاعتماد وتصدر قرارها بخصوص الاعتماد بناءً على دراسة هذه التقارير.

وقبل الحصول على الاعتماد الكامل تمنح المؤسسة التي تتقدم للاعتماد وضعاً أولياً يطلق عليه مسميات مختلفة منها "معمدة مبدئياً أو معتمدة مؤقتاً" أو "تحت الاختبار"، وفي حالة ظهور أوجه نقص في المؤسسة الراغبة في الاعتماد، يجوز أن توضع تحت الاختبار، ويستمر اعتمادها لفترة محدودة، ويتطلب الأمر في هذه الحالة إعداد تقرير جديد عن الجامعة أو البرنامج الدراسي أو قيام فريق التقويم الذاتي بزيارة أخرى.

2- معايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة: نظراً

للتنوع الهائل في مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة، فإن الهيئات المعنية باعتماد تلك المؤسسات "الاعتماد المؤسسي" أو أحد برامجها الدراسية، الاعتماد الأكاديمي والمهني، تستخدم معايير واسعة في تقويمها للمؤسسات أو البرامج ومن ثم الحكم باعتمادها أو عدم اعتمادها.

إن الأخذ بنظام الاعتماد يتطلب اليقظة والحذر من بعض المنزلقات التي قد يظهرها التطبيق غير المدروس أو المتسرع منها:

- أن تصبح عملية الاعتماد شكلية بحيث تنحصر مهمتها في إصدار شهادات الاعتراف.
 - أن تصبح عملية الاعتماد مطاطية إلى الحد الذي يفقدها قيمتها.
 - أن لا يحدث التناغم في ارتباط الاعتماد بالمعايير.
 - أن لا يؤدي نظام الاعتماد إلى عملية تحسين البرنامج.
 - استحداث معايير ليست لها قاعدة تجريبية أو من الممكن مشاهدتها وقياسها.
 - أن تتدخل السياسة في الاعتماد.
- وهناك معايير عامة ينبغي توافرها لاعتماد أية مؤسسة تعليمية، وتتمثل:
- 1- أهداف ملائمة للمؤسسة.
 - 2- موارد وإمكانات لازمة لتحقيق الأهداف.
 - 3- البرهنة العملية للمؤسسة على تحقيق الأهداف.
 - 4- مؤشرات ودلائل للاستمرار في تحقيق أهدافها.
- وهناك معايير نوعية أخرى للاعتماد تتمثل في الآتي:
- المهمة والتكامل Mission and Integrity: تعمل مؤسسات التعليم العالي الخاص على تحقيق مهامها وأهدافها من خلال "الإدارة-أعضاء

هيئة التدريس-الطلاب-الموظفين... وغيرهم من الهيئات التي تفهم وتدعم أهداف المؤسسة.

ويمكن تطبيق هذا المعيار من خلال وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بتكامل المؤسسة.

- الاستعداد للمستقبل Preparation for the Future: ويعني ذلك قدرة المؤسسة على الوفاء بمهامها، واستعداداتها للمستقبل عن طريق مواجهة التحديات.

ويمكن تطبيق هذا المعيار من خلال بيئة تنظيمية تدعم التجديد والتغيير، وأهداف استراتيجية ذات مدى بعيد تسمح بوضع الأولويات، وقاعدة للموارد تكفي لدعم العمليات الجارية ووضوح في السلطة من أجل اتخاذ قرارات تقود المؤسسة نحو الأهداف المستقبلية.

- تعلم الطالب والتعليم الفعال: تعمل المؤسسة على تحقيق أهدافها المنشودة، ومن ثم بتحقيق ضمان الجودة داخلها، بحيث ينعكس ذلك على جودة تعليم الطلاب ومن ثم التعليم الفعال، ويمكن تطبيق هذا المعيار من خلال استخدام قاعدة بيانات تشمل معدلات التخرج، ومعدلات النجاح، ومعدلات النقل، وتزويد الطلاب داخل المؤسسة بوسائل التعليم والعمل في مجتمع تكنولوجي وعالمي متنوع، عن طريق هيئة تعليمية مؤهلة تقرر محتوى المنهج وتقييم استراتيجيات التعليم، والمراجعة المنتظمة للبرامج الدراسية.

- ارتباط المؤسسة بالواقع/ الاكتشاف Discovery: ويعني هذا المعيار دعم الارتباط بين برامج المؤسسة وواقع الحياة عن طريق تقديم بيئة مشجعة تدعم البحث، وبرامج دراسية توضح الارتباط بدعم التعلم مدى الحياة "التعليم المستمر"، وتدعيم التطوير المهني المستمر لجميع العاملين وتقديم الدعم المادي الكامل للأبحاث والشراكة والتجديدات. وهناك معايير أخرى أقرها مجلس اعتماد التعليم العالي يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تقي بها إذ أرادت الاعتماد المؤسسي أو الأكاديمي وتمثل تلك المعايير في الآتي:
- **المعيار الأول:** تطوير الجودة الأكاديمية: للتأكد من أن لدى المؤسسات معايير وضوابط لتطوير منظومة التعليم وتجويده في التركيز على التحصيل المتميز من عمليات التدريس والبحوث والخدمات.
- **المعيار الثاني:** المسؤولية: أن توضح المؤسسة الرغبة في الاعتماد استعدادها الدائم للمساءلة العامة على طريقتين:
الأول : أن يكون لدى المؤسسة معايير لضمان أنها توفر معلومات صحيحة ومتجانسة عن الوضع الأكاديمي، وتحصيل الطلاب، وجودة المباني، والمعامل المتطورة وغيرها من الأشياء التي تضمن ثقة الجمهور والمستثمرين في المؤسسة.

الثاني : أن تسعى المؤسسة إلى إشراك الجمهور في اتخاذ قراراتها ومساءلتها، ويتمثل الجمهور في " الطلاب- وأولياء الأمور- ورجال الأعمال والمهتمين بقضايا التعليم".

- **المعيار الثالث:** تشجيع إحداث التغيير والتطوير المنشود: يجب أن تشجع مؤسسات الاعتماد على التخطيط في الداخل لإحداث التغيير والتدقيق المنشودين لتطوير المؤسسة عن طريق التقييم الذاتي الذي بدوره يقود إلى قياس الجودة.

ولضمان الاعتماد يجب على المؤسسة توفير دليل يوضح أن المؤسسة لديها:

- * سياسة وإجراءات تضمن التقييم الذاتي.
- * سياسة وإجراءات تضمن التخطيط ووضع استراتيجيات للتطوير.
- * سياسة وإجراءات تضمن تشجيع الابتكار والتجارب.
- * سياسة وإجراءات تفرق بين الأنشطة المطلوبة للاعتماد والأخرى المطلوبة للتطوير.

- **المعيار الرابع:** استخدام إجراءات مناسبة لصنع القرار: يتحقق ذلك من خلال المشاركة المتواصلة بين أعضاء المؤسسة ومشاركة الجمهور في صنع قرار الاعتماد والسياسات والإجراءات المتعلقة به.

نقاط القوى والضعف في النموذج: يمكن عرض بعض نقاط القوة والضعف في النموذج الأمريكي للاعتماد وضمان الجودة على النحو التالي:

1- نقاط الضعف: وتتضمن:

- الاعتماد بصفة أساسية على دور أحكام الخبراء.
- عدم وجود درجات ومعايير للقياس.
- يتم صنع الأحكام والقرارات في ضوء سياق محدد بالمعايير.
- عدم وضوح إجراءات الاعتماد المؤسسي.
- ضعف صورة الدلائل التي يتم تقديمها من مراجعة الاعتماد كما أن الدراسات الذاتية غير تحليلية ولا تقيم البرنامج بصورة جيدة.
- تقتصر عملية الاعتماد إلى البحث الدقيق، وأدواتها ومقاييسها في ضوء المعايير الأساسية للبحث العلمي والمجتمعي، وتعد أدواته ضعيفة.
- الافتقار إلى النظرية في فعالية التعليم الجامعي.
- ومن الضروري التأكيد على أن المعايير الواضحة قد تم وضعها لتحديد مقاييس وركائز قرارات الخبراء لكي يتم الى تخلص من

2- نقاط القوة: تتمثل نقاط القوة في النموذج الأمريكي فيما يلي:

- إعادة التأكيد على الاعتماد بدون شروط.
- إمكانية إعادة الاعتماد من خلال الزيارات الذاتية وتجديد فترة الاعتماد.
- إمكانية احتواء نقاط الضعف في عملية الاعتماد ويتخذ الاعتماد صوراً مختلفة في أمريكا:

* الاعتماد بدون شروط (5 سنوات).

* الاعتماد لمدة ثلاث سنوات من المتابعة والزيارات.

- * إرجاء قرار الاعتماد حتى يتم التغلب على نقاط الضعف في المؤسسة.
- * رفض طلب الاعتماد لوجود مشكلات يصعب حلها.
- * إلغاء طلب مؤسسة من المؤسسات المرشحة للاعتماد.

2- ضمان الجودة والاعتماد في المملكة المتحدة:⁹

(أ) السياق الدولي: يعرف فروجينستين Vroerjenstijn الجودة بأنها ذلك الاهتمام النظامي والبنوي والمستمر للجودة في ضوء تحسين الجودة، ويتضمن هذا التعريف الطبيعة المزدوجة لضمان الجودة، وهي ملائمة الهدف والتفعيل والتحسين المستمر، وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت مجموعة من التحديات في نهاية القرن الماضي جذبت اهتمام الأفراد إلى مكونات هذا التعريف الذي أكدت على مدى ملائمة الهدف، وقد نبع من الاهتمام المتزايد أن التوازن الحالي بين المحاسبية العامة والإدارة المؤسسية قد يختلف مع الحاجات القومية وقد اتخذت هذه الاهتمامات صوراً مختلفة في بعض دول العالم فقد أدى التحول إلى نظام عام للتعليم العالي في المملكة المتحدة إلى زيادة التركيز على الطالب وتنوع الطلاب وزيادة في أعداد المؤسسات التي تسير الجامعات، وتزايدت الحاجة إلى مناهج متطورة تركز على حاجات الاقتصاد داخل المملكة المتحدة، وقد صاحب ذلك وضع مؤشرات للأداء مثل عمالة وتوظيف الخريجين واستنادها على الأجندة السياسية والتأكيد على لا مركزية الإدارة وقد انعكست مثل هذه التحديات بدرجة عالية من قبل المشاركين والمؤسسات المجتمعية على إدارة وجودة المؤسسات التعليمية.

(ب) سياق المملكة المتحدة: ومع التغييرات والتطورات التي أحدثتها قانون التعليم العالي لعام 1992 فقد قامت لجنة نواب رؤساء الجامعات بتأسيس مجلس جودة التعليم العالي ليتولى مسئولية الفحص وتقييم الجودة في الجامعات، وفي عام 1995 قام مجلس جودة التعليم العالي بتطوير وسائل تقييم الجودة، حيث اشتملت على تقييم تصميم المناهج، والمحتوى، والتدريس، ودعم وإرشاد الطلاب، وموارد التعليم وتأكيد دعم الجودة، وفي عام 1999 تم تأسيس وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي وهي وكالة مستقلة غير حكومية تدعمها الدولة وهي التي تتولى التقييم الدوري للجامعات ومن أهداف هذه الوكالة:

- تقييم المدى الذي إليه تقوم المؤسسات بمراقبة إدارة جودة التعليم.
- تحديد نواحي القوة والضعف.
- الدعم العام لجودة التعليم العالي.

إذا نظرنا إلى موقف المملكة المتحدة نجد أن التركيز على المحاسبية أصبح مطلباً رئيسياً على المستوى القومي حيث أكدت المعايير الصادرة على وكالات ومؤسسات الاعتماد في المملكة على أهمية المحاسبية وضمان الجودة بهدف تحسين جودة المؤسسات التعليمية، وعلى الرغم من أن ضمان الجودة في الجامعات قد اعتمد لسنوات طويلة على خبراء خارجيين لقيام بعملية التقييم المؤسسي الشامل، فإنه تم إنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي الذي تولى عملية وضع معايير جودة مؤسسات

التعليم، وقد تبع ذلك إنشاء مجالس جودة التعليم الذي أصبح لديه المسؤولية القانونية عن تطبيق برامج تقييم جودة التدريس مع مراعاة دورهم الفعال في احتواء قضايا ضمان الجودة.

- التأثيرات المؤسسية:

تعتمد أية محاولة لتحقيق الجودة في التعليم على بعض المبادرات المؤسسية بجانب دور الوكالات الخارجية، وفي الوقت الحاضر تم ملاحظة بعض النماذج السلوكية الفردية والمؤسسية سواء كاستجابة مباشرة للنظم الحالية الخاصة بتقييم الجودة أو كاستجابة للبيئة العامة التي تمثل الجودة فيها جزءاً رئيساً، ومنها:

- يوجد اختلاف بين النظر إلى التقييم الخارجي كعامل تهديد وكفرصة للتسويق، فعملية التقييم داخل الجامعات لها أثر خارجي بسيط على مراجعة المستوى الأكاديمي فقط من خلال التركيز على تقييم جودة التدريس، ومن ثم فإن تقييم الجودة الشاملة يتضمن ستة أشكال مختلفة يتم في ضوءها التقييم الأكاديمي ومنها ما يرتبط بالبرامج، ومنها ما يتعلق بالطالب وجودته، ولذا فإن اهتمام أية جامعة ينصب على تحسين مخرجات العملية التعليمية، حيث يعطي ذلك ميزة تنافسية جيدة في حالة اتفاق مستوى الخريج مع متطلبات سوق العمل ويتضح ذلك في الضغوط الواقعة على الإدارة وهيئة التدريس الأكاديمية والمجتمع نفسه.

• الحاجة إلى دمج الجامعة في المجتمع بحيث تراعي حاجات سوق العمل، وكذلك فقد تختلف أسس عملية التقييم في كل من إنجلترا و ويلز واسكتلندا ويتطلب ذلك أيضاً تغييراً في ثقافة هذه المؤسسات التي تستطيع الاستجابة لقوى السوق وحاجات العملاء المتنوعة، وفي هذا الصدد يؤكد ديفيز Davies أن المؤسسات تنتقل من خلال دائرة ثقافية تساعد في التخلص بيروقراطية العمل، وزيادة التزام الأفراد العاملين، ومن ثم فإن الثقافة التنظيمية داخل هذه المؤسسات تعد عاملاً رئيسياً في تحقيق ضمان الجودة التعليمية.

• يوجد دليل واضح على أن الاختلاف بين مداخل المؤسسة التي تركز على الأفراد العاملين وبين سياستها في قيادة جماعات العمل من خلال الإدارة العليا يمكن أن تمثل تحالفاً جيداً يساعد في تحقيق ضمان الجودة، حيث يتم التركيز على تشكيل سياسة المؤسسة ووضعها، وعلى التخطيط المؤسسي ومشاركة الأفراد العاملين في ذلك، ومساندة المجتمع الأكاديمي لمحاولات تحقيق ضمان الجودة في التعليم.

1- تقييم جودة التدريس: ويتم ذلك من خلال لجنة تقييم الجودة في مجالس الاعتماد الإنجليزية في إنجلترا و ويلز واسكتلندا حيث يقوم كل منها بمهامه بطرق مختلفة، وذلك عن طريق استخدام طرق التقييم الذاتي والتقييم التعاوني الذين يتم تنسيقهما في أوقات تامة داخل قسم تقييم الجودة، ويتم التركيز هنا على كيفية تطوير المناهج والمقررات الدراسية وطرائق التدريس،

ويكمن العيب الوحيد في هذه المؤسسة في سحب رخصة الاعتماد إذا أصبحت دون المستوى، ففي إنجلترا يتم تصنيف المخرجات على أساس مقياس واحد ممتاز، مرض، وغير مرض، وكل سنة يتم اختيار بعض المجالات لمراجعتها، ومن ثم تحدث عملية التقييم في الكيمياء والقانون والهندسة الميكانيكية والإدارة ودراسات الكمبيوتر، ويتم تقييم لكل مجال على حده وكذلك لكل المؤسسات التعليمية التي تقدم برامج للدراسة في كل مجال، ويرجع ذلك إلى صعوبة زيادة كل المؤسسات التعليمية ومن ثم فإن زيارة التقييم تهدف إلى:

- المؤسسات التي تسعى إلى التفوق.
 - بعض المؤسسات الراضية عن مستواها.
 - كل المؤسسات التي تقدم خدمة غير مرضية.
- 2- ممارسة تقييم البحث:** ويحدث ذلك بصفة دورية عن طريق مجلس الاعتماد حيث يستند على مجموعة من المعايير التي يتم في ضوءها اعتماد وحدة في مجال معين والتي يمكن أن يعترضها إحدى القضايا التالية:
- توقيت الأحداث المستقبلية.
 - أهمية المحكات المختلفة لعملية التقييم.
 - مقارنة النتائج المختلفة للجانب.
 - إمكانية توفير المحكات والمعايير الخاصة بالتقييم للمؤسسات.
 - خضوع كل البرامج للزيارة.

- عدد أشكال وصور عملية التقييم.
 - الاختلاف في الحجم والوحدة الخاصة بالاعتماد.
 - عبء العمل الخاص بعملية التوثيق.
- 3- مراجعة الجودة:** حيث يتم إعداد تقرير يتم إرساله للمؤسسة، ويصبح متوافراً لكل أعضاء المؤسسة بحيث تتسم لغته بالوضوح وعدم التهديد وأن يختتم ببعض التوصيات وأن يحدد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الانتباه.
- وتستند مراجعة الجودة على تقييم الأقران وزيارتهم التي قد تستمر لأربعة أيام ويستقبل الأفراد القائمون بها قدرًا من المعلومات الوثائقية مقدماً، ويقضون بعض الوقت في المؤسسة بهدف التأكد من تطبيقها لمعايير ضمان الجودة في التعليم وإجراءات العمل داخل المدرسة.
- 4- الاعتماد المهني:** وفي بعض الحالات تعتمد بعض الوكالات والمؤسسات المهنية برامج الدراسة، فعلى سبيل المثال القانون والخدمة الاجتماعية والهندسة والتمريض وتعد عملية الاعتماد واحدة من العمليات التي تهدف إلى التأكد من صلاحية ما يتم تقديمه داخل المؤسسة ومحتوى المقررات وطرائق التدريس وقدرة ونوع العمل ومؤهلات الأفراد العاملين ومستوى إعادة توفير الموارد.
- 5- المقيمين الخارجيين:** ويعتبر هؤلاء المقيمون خبراء مستقلين يتم تعيينهم بواسطة المؤسسة التي لديها الحق في التقييم المرتبط بكل من الطالب

وبرنامج دراسي معين، وقد يهتمون بطريقة مباشرة بعمل الطلاب الذين يميلون إلى تحقيق قدر من التميز والنجاح.

للمقيمين الخارجيين ثلاثة أدوار رئيسية:

أولها: التأكد من أن معايير العمل وتصنيف الدرجات تتفق مع المعايير العالمية الخاصة بها.

ثانيها: ضمان أن عمليات التقييم للطلاب يتم إجراؤها بموضوعية وطريقة منسقة.

ثالثها: التدخل مباشرة في توزيع الدرجات الخاصة بالطلاب.

ويتنوع المدى الذي يتدخل عنده هؤلاء المقيمون في عمل المؤسسة، ففي بعض المواد مثل الأدب والتصميم يظهر كل طالب ويؤدي ما يحاول الوصول إليه، وفي بعض المجالات قد يرى المقيم فقط الطلاب عند تأديتهم الامتحان فقط.

3- ضمان الجودة والاعتماد في ألمانيا: ¹⁰

في الواقع يتم إدارة وتوجيه مدخل ضمان الجودة ونظم الاعتماد في معظم الدول الأوروبية وخاصة في التعليم العالي وبصفة أساسية عن طريق الحكومة، ومن ثم فإن هذا النوع من التعليم يتسم بالمركزية، ولهذا السبب حضرت قضية جودة التعليم العالي وضمان جودته باهتمام كبير عما في الولايات وبعض الدول الأجنبية الأخرى، وأثناء عام 1970م حتى عام 1980م واجهت بعض نظم التعليم مجموعة من التغيرات والتطورات العالمية

المختلفة وانعكست ملامحها الرئيسية على الشروع في نقل السلطة إلى موقع المؤسسة نفسها، ونتج عن ذلك وجود بعض الأساليب التي تساعد في تطوير الأداء المؤسسي.

وفي ظل هذه التغيرات أثرت العديد من الأسئلة حول مدى إمكانية تقييم الأداء المرتبط بالأنشطة المؤسسية، وقد بذلت العديد من الجهود لإيجاد المداخل الملائمة والطرق التي تساعد في إجراء ذلك، وقد تم إنشاء بعض المؤسسات والهيئات التي تتولى عملية التقييم المؤسسي الشامل، وذلك عندما بدأت حكومات الدول في عمل مبادرات لتحمل مسؤولية التطوير في بعض الدول في حين أنه في دول أخرى تولت مؤسسات التعليم العالي مسؤولية عملية التقييم، ويمكن القول إن كل دولة قد تبنت نظاماً خاصاً بها.

وعلى الرغم من ذلك فإن التعليم العالي وضمان جودته حتى عام 1990م كان وما زال يخضع للمركزية المطلقة في وسط وشرق أوروبا، إلى أن تأثرت تلك الدول بما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الاعتماد ونظام ضمان الجودة، حتى بدأت هذه الدول في سرعة تنفيذ إجراءات اعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية بهدف ملاءمتها للتغيرات الحادثة في المجتمع الخارجي، ولكن ذلك انعكس على مدى كفاءة عملية التنفيذ لحدوث تخبط في الاستراتيجيات والمقاييس التي يتم استخدامها، وكذلك في المصطلحات والمفاهيم، حيث أدت معظم لغات الدول الأوروبية إلى ممارسة

اللغة الإنجليزية كلغة مرجعية، ومن ثم فإن التوضيح والتفسير القومي لم يكن موحداً.

ويعد مجلس الاعتماد مسئولاً من الدولة كلها، وقد تم إنشاؤه في عام 1999م وتم تدعيمه من قبل بعض الاتحادات والمؤسسات مثل اتحاد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في ألمانيا، والمهمة الرئيسية للمركز لا تقتصر فقط على توفير الاعتماد، لكن لاعتماد المؤسسات التي ستصبح مسئولة عن وضع البرامج واعتمادها بدلاً من المجلس.

إصلاحات التعليم العالي في ألمانيا:

يهدف بيان بولوجنا إلى تحقيق بعض الأهداف التي حددتها الحكومة الفيدرالية مع تطوير التعليم وتفعيل دور الدولة في تحسين وتطوير مؤسسات التعليم العالي حيث تم إتاحة الفرصة لهم لتقديم مقررات وبرامج دراسية تؤهل الطالب إلى الحصول على الدرجات العلمية مثل الليسانس والماجستير فتهدف هذه العملية إلى:

- زيادة المرونة في برامج التعليم المقدمة للطلاب.

- تحسين مستوى الدرجات العلمية في ألمانيا مقارنة بغيرها.

- زيادة توافد الطلاب على الدراسة في ألمانيا.

وقد هدفت هذه العملية إلى إعادة هيكلة برامج التعليم العالي في ألمانيا وتدعيم مجال التعليم فيها، وقد دعم بيان بولوجنا تغيير آخر هو الحكم الذاتي في المؤسسة، وخاصة فيما يتعلق بعمليتي التعليم والتعلم، ولذلك فقد سعت

مؤسسات التعليم العالي إلى إصلاح نظمها وإدارتها من خلال قوانين عام 1998م، 1999م، ومن ثم فإن المحتوى المرن وتوفير الوقت يمكننا المؤسسة من التكيف مع المتغيرات والتطورات التكنولوجية التي تطرأ عليها، وكذلك الوفاء بحاجات ومتطلبات العملاء بطريقة فعالة، ونتيجة لذلك يجب استخدام إجراءات ونظم ضمان الجودة داخل هذه المؤسسات.

وفي حين أن ضمان جودة التدريس يتم تنفيذه من خلال بعض الأساليب الكمية وإجراء الاختبارات التقييمية بواسطة الحكومة، وتعتمد بعض الدول الأخرى على نتائج عملية التقييم، وقد تم إتباع إجراءات التقييم منذ عام 1990م وهذا يعني حدوث نقلة في التوجه الفكري من عملية الاستحسان إلى موضوع الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي، وجدير بالذكر أن المسؤولية عن محتوى وتنظيم الدراسات والامتحانات وجودة التعليم العالي تقع على عاتق مؤسسة لاندرو، فالعروض المقدمة حول معايير المقررات الدراسية والبرامج التعليمية تتم من خلال إطار تنظيم هذه الدراسات التي يجب أن يتم الموافقة عليها من هذه المؤسسة واتحاد الجامعات في ألمانيا، ويعد إيجاد هذا الهيكل أمراً هاماً في الوصول إلى جودة المخرجات.

سادسا: الخاتمة

مما سبق عرضه يتضح أن الاعتماد الأكاديمي بشقيه (المؤسسي ، والتخصصي) لم يكن مفهوماً جديداً، بل الجديد هو اتجاه مؤسسات التعليم

العالي في البلاد العربية في العمل على حصولها عليه ، حيث لم يظهر الاهتمام بذلك إلا قريبا .

وكانت البدايات وعلى مستوى جماعي منظم ، ما قامت به المنظمة العربية للتنمية الإدارية من عقد مؤتمرها الأول في هذا الشأن في عام 2006م ، وكذلك صدور اللوائح والتشريعات بشأن مراقبة أداء الجامعات ولجان وهيئات التقويم والاعتماد الأكاديمي في أغلب البلدان العربية .

هذا وقد تمكنت بعض الكليات والجامعات الخليجية من الحصول على الاعتماد الأكاديمي في تخصصات هندسية لا تقل عن أربعة تخصصات ، وتتجه في العمل على استكمال حصولها عليه في بقية التخصصات العلمية الأخرى ، وكذلك في تخصص إدارة الأعمال ، وهذه بوادر ممتازة أرجو أن تشتمل على كل التخصصات

وفي هذا الصدد لا يمكن تجاهل أن مفهوم الاعتماد يتداخل مع مفاهيم ومصطلحات أخرى كمفهوم ضمان الجودة ، مراقبة الجودة والتقويم المؤسسي والمراجعة الأكاديمية والمسائلة والمحاسبية والتقويم الخارجي ، والتي تهدف في مجملها إلى تطوير المؤسسة التربوية ونظام التعليم .

التوصيات

بعد إجراء التحليل العلمي للمعلومات المتعلقة بالإعتماد، يمكن وضع تصور واضح لعدد من التوصيات للارتقاء بكفاءة ونظام التعليم العالي وذلك على النحو التالي:

- إنشاء هيئة مستقلة للاعتماد الأكاديمي تتولى تقويم وضبط الجودة. و النوعية في المؤسسات التعليمية، وبما يتماشى مع المعايير الدولية.
- وضع توصيف وظيفي وفق النظام الإداري للمسؤولين عن المؤسسات التعليمية.
- وضع معايير جودة محددة لجميع مجالات العمل في المؤسسات التعليمية، إنتاجية، إدارية، مالية.
- تدريب العاملين بالمؤسسات التعليمية لتطبيق إدارة الجودة بها.
- إجراء التقويم المستمر لجميع أعضاء هيئة التدريس والإداريين والمشرفين والعاملين في المؤسسات التعليمية.
- حل المشاكل بشكل متواصل ومستمر و بطريقة علمية سليمة.
- الاهتمام بنوعية الجودة العالية للخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية للفرد و المجتمع وفقاً لمعايير الجودة الشاملة.
- ضمان أن الأنشطة العلمية و البرامج الدراسية المعتمدة تلبى متطلبات لاعتماد الأكاديمي وتتفق مع المعايير العالمية في التعليم العالي ومتطلبات التخصص في مجالات التعليم المختلفة وكذلك حاجات الجامعة، والطلبة، والدولة والمجتمع.
- العمل على تفعيل فكرة إنشاء وحدة الجودة الشاملة وتطوير الأداء.

قائمة الاحالات والمراجع:

- 1 امجد محمود محمد درادكة، معايير ضمان الجودة والاعتماد في كليات التربية في الجامعات الأردنية، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي الأردن_ جامعة الزرقاء الأهلية، 2011، ص:5.
- 2زهرة ام محمد، جودة التعليم العالي في ضوء معايير الاعتماد، مجلة الإدارة والاقتصاد The magazine of Economics & Administration / السنة الخامسة والثلاثون – عدد ثلاثة وتسعون / 2012، ص:8.
- 3محمد خير احمد الفوال، بسام محمود الصافلي، تقويم جودة برنامج اعداد المعلمين في كلية التربية بالحسكة في ضوء معايير الاعتماد الاكاديمي وادارة الجودة الشاملةTQM، مجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد2010، 06، ص:8.
- 4امجد محمود محمد درادكة ، المرجع السابق، ص:7-6.
- 5 خالد عبد العزيز عطية، علاء الدين محمود زهران، نموذج مقترح لتقييم جودة البرامج المحاسبية من منظور الاعتماد الاكاديمي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد2، 2008، ص:6.
- 6امجد محمود محمد درادكة ، المرجع السابق، ص:7-6.
- 7 <http://www.sharia.kuniv.edu.kw/index.php>
- 8 طلابابوغزالة، المنظمة العربية لضماناالجودة فيالتعليم، التقريرالسنوي لعام 2009.
- 9 طلابابوغزالة، نحو تعليم مميّز في العالم العربي، المنظمة العربية لضماناالجودة فيالتعليم، دونسنة النشر. -1 <http://www.aroqa.org/ar/accreditation/accreditation-commission.htm>
- 9 حسين ،سلامة عبد العظيم ضماناالجودة والاعتماد فيالتعليم . الرياض: الدارالصلواتية للتربية، 1426 .،
10 المرجع السابق ، ص 231.234